دور الأمم المتحدة في حل نزاع المغرب بجبهة البوليزاريو

الدكتور اسماعيل معراف
أستاذمحاضرقسم "أ"

مقدمة:

لقد اضطلعت الأمم المتحدة منذ نشأتها بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذا لكي تجنب العالم كوارث الحروب المدمرة من جهة، ومن جهة ثانية حتى تعطي الفرصة للشعوب التي مازالت تعاني ويلات الاستعمارمن أن تقرر مصيرها بنفسها، هذا المبدأ الذي كان ومازال محل نقاش واسع، فالبعض اعتبره ذا قيمة سياسية وبالتالي يمكن الاعتقاد بتجاهله، وبدأ الاتفاق على تطبيقه، بينما البعض الآخر فقد خالف المسألة ونظر إلى المبدأ من زاوية أنه ذو قيمة قانونية تلتزم جميع الدول باحترامه، والمساعدة على تطبيقه، ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة نفسه لم يسمح بإبرازهذا المبدأ لفكرة إنسانية فقط، ولكنه أيضا جعل منه مبدئا قانونيا معترفا به من قبل المجموعة الدولية، فقد أقرالميثاق في المادة الأولى، الفقرة الثانية على أنه من بين مقاصد المنظمة الأممية هوإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام فكرة المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

المحور الأول: بداية إهتمام الأمم المتحدة بالنزاع:

وقد تعزز هذا الاهتمام من خلال الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل محكمة العدل الدولية التي عبرت عن موقفها، بحيث أشارت إلى أن تطور القانون

الدولي فيما يخص الدول التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، يجعل حق تقرير المصير يطبق علها أيضا، وكانت الخطوة الهامة في هذا التطور هو تصريح ضمان استقلال الدول والشعوب المستعمرة (اللائحة 1514 الشهيرة) والتي تشمل كل الدول التي لم تحصل على استقلالها بعد، وهكذا نلاحظ ان الأمم المتحدة قد جعلت من مبدأ تقرير المصير فكرة راسخة، وأحد العناصر الأساسي للحفاظ على السلم والأمن العالميين وحقا معترفا به دوليا، ناهيك على أن هذا الحق بصدور ميثاق وقرارات المنتظم الدولي قد اكتسب الطبيعة القانونية الملزمة، كما يجب أن لا ننسى إعلان عام 1970 وهو صادر عن الجمعية العامة تحت رقم 2625 الدورة 25 المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 والذي يعتبر في مضمونه العام أنه جاء مفسرا لميثاق الأمم المتحدة وداعما لفكرة تحرر الشعوب ممن يحتلها.

بحيث ان المنظمة بقدر ما نجحت في العديد من نقاط العالم في دحر الاستعمار، وتمكين الشعوب من الاستفادة من أبعاد هذا المبدأ(1)، فإنها في المقابل فشلت إلى حد ما في إزاحة هذه الظاهرة السلبية في العديد من المناطق، ولم تتمكن رغم إقرارها الدائم بضرورة مواصلة النهج بنفس الإصرار على تفكيك الكثير من الألغام التي تعج به النزاعات الإقليمية على وجه الخصوص، لاسيما في القارة الإفريقية التي بقى بها نزاع مازال متفجرا، ويحتاج إلى جهود وتدابير صارمة ملزمة حتى يحصل على معالجة عادلة، تمكن المنطقة من تحقيق استقرارها ومباشرة تنميتها، وهنا نقصد نزاع الصحراء الغربية. حيث أن هذا الأخير مازال متنازع عنه بين المغرب وجبهة البوليزاريو التي تعتبر أن التواجد المغربي هو احتلال ينبغي أن تطبق عليه لوائح ومقررات المجتمع الدولي مثل ما حصل في العديد من بقاع العالم (تيمور الشرقية، كوسوفو، وغيرها)، في حين يصر المغرب على اعتبار ما يحدث لا يتجاوز تمرد تقوم به جماعات خارجة عن القانون وتدعمها قوى إقليمية، وبالتالي فهو يهدد ويعرض الوحدة الترابية الوطنية إلى الانقسام، وهنا يجب على المنظمة الأممية أن تعالج المسألة على أساس أنها قضية مغربية داخلية تعالج في إطار السيادة الوطنية فقط.

وعندما نقارب هذا النزاع من الزاوية الأكاديمية بعيدا عن ترهات السياسة، نجد أنفسنا بصدد طرح العديد من نقاط الاستفهام الخاصة بماهية هذا النزاع المحسوم عسكريا لصالح المغرب، ولكنه متفجر دبلوماسيا، وينذر بتطورات جد مستفزة في المستقبل المنظور داخل منطقة شمال إفريقيا، بما تمثله هذه الأخيرة من فضاءات استقطابية لمختلف القوى والفواعل في المشهد الدولي، كما أن قياس الدور الذي لعبته الأمم المتحدة منذ اندلاع هذا النزاع، يطرح العديد من القراءات حول المعالجة في حد ذاتها، بحيث أن المراقبين لتطورات هذا الملف الشائك يجمعون على أن النزاع يجب أن يحدد له إطاره الخاص، حتى يتم الحل بشكل عادل ونزيه، وترضى به جميع الأطراف، كما يتعين على المنتظم الدولي أن يكون صارما في تطبق اللوائح والقرارات الصادرة بشأن هذا النزاع.

المحور الثاني: الأهمية الإستراتيجية لقضية الصحراء الغربية:

وحتى نتمكن من معرفة طبيعة هذا النزاع يجب أن نشير إلى أن قضية الصحراء الغربية كما هي مسجلة فيجدول أعمال المنظمة، تعتبر بين أعقد القضايا التي لم تجد لها المنظومة الدولية حلا حاسما، وهذا بالنظر إلى تشابك خيوط الحل من جهة، ومن جهة ثانية، دخول القضية في إطار استراتيجيات مختلفة. ووراء كل هذه التداخلات تقف المصلحة كمحدد أساسي لكل القوى المتنازعة، أضف إلى ذلك أن النزاع المغربي الصحراوي خرج من إطاره الإقليمي بعد أن فشلت منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، والاتحاد الإفريقي حاليا في إيجاد تسوية نهائية له(2)، مما جعل المجموعة الإفريقية تخرجها من حساباتها، وتبعث بها إلى المنظمة الأممية. هذه الأخيرة وعلى الرغم من الإخفاق المسجل عليها بخصوص المسألة، إلا أنها اتخذت قرارات ساهمت ولو بشكل نسبي في إخراجها من دائرتها الضيقة والتخفيف من خطورة تداعياتها، ولعل ذلك يعود إلى عوامل عدة يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ - الأهمية الاستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية التي أضفت على القضية أهمية دولية وبالتالي ازداد اهتمام المنظمات الدولية بها، بالنظر لما يشكله النزاع من خطورة على السلم والأمن الدوليين بالمنظمة.

ب - الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ورفض الادعاءات المغربية بشأن حقوقه السيادية على الإقليم بالإضافة إلى عدم مشروعية المطامع الموريتانية في هذا الاتجاه.

ت - الاعتراف المتزايد بجبهة البوليزاريو كحركة تحرير وطنية، أكد شرعية الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة ضد الاحتلال.

ث - اعتراف موريتانيا الشريك السابق للمغرب في المزاعم بالبوليزاريو وانسحابها من الحرب عام 1979، مما أعطى دفعا قويا للصحراويين في إطار بحثهم الدائم على تحقيق مصيرهم.

ج - ديناميكية وفعالية الدبلوماسية الصحراوية المدعومة إقليميا من قبل الجزائر وجنوب إفريقيا، ولاسيما بعد انضمامها إلى الاتحاد الإفريقي وتمكنها من أن تصبح عضوا كامل الحقوق.

إن الملاحظ على دور الأمم المتحدة في معالجة النزاع المغربي الصحراوي أنه اتسم بالكثير من الضبابية لدرجة أنه اقترب من التناقض، ولم يعكس أبدا حقيقة الدور المنوط بمنظمة بحجم الأمم المتحدة، لكن هذا الرأي ليس هو الأصل، بل هناك من الباحثين خصوصا المساندين لطروحات البوليزاريو من اعتبر بأن الأمم المتحدة رغم كل السلبيات التي رافقت معالجتها للقضية منذ 1975، إلا أنها نجحت في إفشال الاستراتيجية المغربية التي كانت تهدف إلى جعل النزاع بينها وبين الجزائر، واعتبرته ذا طابع إفريقي ينبغي معالجته في نطاق نشاط الوحدة الإفريقية (سابقا) لكونها تحاشت الحسم في القضية بسبب الاختلافات التي كانت سائدة بين أعضائها على وجه العموم، كما يمكن أن نتساءل في هذا السياق عن الدور الغير الفعال الذي تعاملت به المنظمة

اتجاه هذه القضية؟ بحيث كان بإمكانها مثلا أن تقوم بالدور الذي تلعبه حاليا في الفترة التي أعقبت خروج الإسبان أي في 26 فيفري 1976.

المحور الثالث:أبعاد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية:

أضف إلى ذلك أن التطورات المتناقضة التي شهدتها القضية الصحراوية أثرت كثيرا على التعجيل بالحل، فعلى الرغم من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والقاضي بإقرار مبدأ تقرير المصير، فإن لوائح الأمم المتحدة وتوصياتها بقيت بدون تنفيذ، وهذا ربما يعود إلى إشكالية الإلزامية داخل المنظمة ذاتها، ومدى فعاليتها خصوصا في وضع قراراتها مجال التطبيق.

إن خصوصيات هذه القضية أكدت استحالة إلحاق الصحراء الغربية نهائيا بالتراب الإسباني، كما قضت كلية على فكرة التنازل عن الإقليم لصالح المغرب او دولة أخرى، ناهيك على أن تعقد خيوط احل بين أطراف عديدة طرح بصورة قطعية حتمية تطبيق الاستشارة للشعب الصحراوي، وهذا من خلال التأكيد على أن خيار الاستفتاء لمتابعة حسن سير العملية، ذلك أن شرعية عمل أي طرف من أطراف النزاع في هذه المنطقة لن يصبح مطابقا لمضمون الغاية المرسومة إلا بموافقة من سكان الإقليم، وهذا عن طريق تحقيق استفتاء نزيه وبتقنيات موضوعية محددة مسبقا للقضية فإن جوهر المعضلة سيظل الشعب الصحراوي دون سواه.

لقد ظلت الأمم المتحدة تعتبر الصحراء الغربية منذ 1963 تاريخ مصادقة لجنة تصفية الاستعمار التابعة للهيئة على الملف، إقليما غير مستقل ودعوتها إلى ضرورة استفادة هذه الأخيرة من نفس ما تمتعت به الأقاليم التي كانت ترزخ تحت نير الاحتلال وفقا لروح الميثاق وعملا بما يقتضيه تطور مجال القانون الدولي، ومن ثم فقد لاحظنا أن المنظمة الدولية حاولت في كل مرة أن تصل إلى التسوية المرغوبة، غير أن أوضاعا معينة تتدخل وتعيد القضية دائما إلى نقطة البداية، ومعها تتواصل معاناة الشعب الصحراوي وعليه وعندما نعود، إلى مسار المعالجة الأممية لهذا النزاع نصل إلى فكرة

هامة مفادها أن الدور الذي لعبته الهيئة اصطدمت بإشكالية المصالح التي كانت تتم على مستوى الجمعية العامة، وكذا في تخاذلها الواضح في عمليات التصويت التي كانت تتم على مستوى الجمعية العامة، وأيضا في تراجعها عن الإحصاء الإسباني لعام 1974 الذي يبقى القاعدة الأساسية لأية تسوية ممكنة، بالإضافة إلى عدم استعداد أطراف النزاع لتسهيل مهام المبعوثين الأمميين، حيث ظهر جليا تضارب مواقفهم بشأن طريقة التسوية التي يجب أن تعتمد، هذا دون أن ننسى فكرة تقنية تتعلق بعدم إلزامية قرارات الأمم المتحدة وهو الشيء الذي بدد إلى حد ما أمل حل هذا النزاع المربك.

وبالعودة إلى خيوط النزاع، تشير كل الوثائق والمستندات بأن المغرب كان دائما يفتعل الألاعيب ويلجأ إلى اتباع طرق غير قانونية تتنافى مع مبادئ السلم العالمي، فمنذ أن طرحت القضية على مستوى محكمة العدل الدولية عام 1975، وعدم حصوله على تزكية لحقوقه التاريخية المزعومة راح يصعد في الأوضاع، ولم تنفع معه النداءات الإقليمية والدولية الراغبة في إنهاء حالة التأزم، ولا حتى الموقف الموريتاني الذي سانده في فكرة التقسيم ولكنه ما لبث أن تراجع بعد أن اقتنع بعدم مصداقية المزاعم المغربية، كل هذا لم يوقف الآلة المغربية التي ظلت تحاول أن تفرض منطق الاحتلال على سكان الإقليم، غير أن هذا الوضع لن يستمر طويلا، وتدخلت عوامل ومعطيات عديدة، أربكت المخزن الشريفي وجعلته يقبل بإمكانية تفعيل الحل السياسي بعد أن عجز على تحقيق أهدافه بالآلة العسكرية.

المحور الرابع:انعكاسات الانفراج الدولي على القضية الصحراوية:

ان الوضع الدولي مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي كان يميل باتجاه مصطلحات التسوية ونبذ العنف والصدام، وأيضا بتعاظم دور الأمم المتحدة في الكثير من النزاعات التي كان يعج بها المجتمع الدولي، وكان من نتاج ذلك أن قضايا معقدة مثل ناميبيا، جنوب إفريقيا والنزاع الإيراني العراقي عرفت الحل والانفراج في تلك المرحلة الحرجة. وهو ما كان له الأثر الإيجابي على صعيد معالجة هذا النزاع المزمن، حيث قبل

مبدئيا المغرب توقيف الحرب والدخول في عملية مد جسور الحواروالتفاوض مع جبهة البوليزاريو كممثل شرعي لساكنة الإقليم، وهذا بموجب مخطط تسوية تم اعتماده من قبل الهيئة الأممية في 30 أوت 1988(3)، وقبلت به أطراف النزاع المعنية، وكذا المهتمة ونقصد بذلك كل من إسبانيا، الجزائر وموريتانيا، وهو ما سمح للأمين العام آنذاك السيد "بيريز دي كويلار" من أن يأخذ الملف بجدية ويحاول أن يوفر له كل الشروط التي تمكنه من التحقق ميدانيا، وقد كان من بين أهداف هذا المخطط هو وقف إطلاق النار فعليا والذي ترجم بعد ذلك إلى واقع ابتداء من 06 سبتمبر 1991، وحينها اعتقد الكثير من المراقبين أن الأمم المتحدة أمسكت أخيرا بخيوط حل آخر نزاع متفجر لتصفية الاستعمارفي إفريقيا.

غير أن التعنت المغربي المبني على مقاربة المراوغة السياسية لربح الوقت حال دون تجسيد هذا المسعى، وهو ما ظهر جليا في حجم الخروقات التي قامت بها القوات المغربية، حيث وصل عددها إلى 236 حالة في الفترة الممتدة ما بين 1991 و 1993، بالإضافة إلى تفعيله للمسيرات الخضراء التي تتالت في تلك المرحلة على غرار ما حصل مع أول مسيرة في 06 نوفمبر 1975 والتي ساهمت إلى حد ما في تعطير جو التفاوض وأصبحت تنذر بنسف كل الجهود الرامية إلى دفع النزاع نحو تعكير جو التفاوض وأصبحت تنذر بنسف كل الجهود الرامية إلى دفع النزاع نحو الحلحلة، ومن ثم وأمام عدم تدخل الأمين الأممي واتخاذه للإجراءات اللازمة اتجاه تلك المسيرات، وكذا تغيير وجهة نظره بشكل ملفت للنظر من قضية الإحصاء الإسباني لعام 1974 والمعبر عنه في تقريره الصادر في 19 ديسمبر 1991(4)، وما كان له من تبعات على مستوى أداء المنظمة حيث قرر المبعوث الأممي آنذاك السيد "جوهنز مانز" تقديم استقالته يوم 20 ديسمبر 1991، وهذا احتجاجا على التفاعل السلبي للمنظمة مع سلوكات المغرب وعدم التزاماتها بمقررات المنتظم وهو ما اعتبر بداية الاهتمام الأممي بهذا النزاع.

وهكذا بدأت مسيرة المد والجذب بين أطراف النزاع متواصلة حتى نهاية التسعينيات، رغم الجهود التي حاول أن يقدمها الأمين العام بطرس بطرس غالي الذي خلف دي كويلار من خلال تبنيه لمعايير خاصة بالمشاركة في عملية الاستفتاء والتي اختلفت جذريا على ما كان موجودا في إحصاء إسبانيا السالف الذكر لاسيما في كيفيات تحديد هوية الناخبين، حيث أنه قدم تقريره الخاص بتاريخ 04 أوت 1993 وحمل رقم 26185/ي، وأبان من خلاله على أن المعضلة الأساسية التيتواجه حل نزاع البوليزاريو بالمغرب يكمن في تحديد مصطلحات هذا النزاع، حيث أكد على ضرورة التمييز بين سكان الصحراء الغربية وشعب الصحراء الغربية، وطالما لم يتوصل إلى تحديد ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان أن نمسك بخيوط الحل.

بعد ذلك دخلت القضية الصحراوية في مرحلة فتور وجمود كبيرين، وظلت الاتهامات المتبادلة والتماطلات سواء المغربية أو الأممية سيدة الموقف، وكان لزاما أن تتغير الأمور باتجاه آفاق أخرى قد تعيد أمل التسوية من جديد(5)، بين أن وفاة الملك الحسن الثاني في 23 جويلية 1999 وقدوم الملك محمد السادس أعطى انطباعا إيجابيا بأن أمورثا كثيرة قد تتغير لاسيما وأن هذا الأخير أبان على رغبة حقيقية في تغيير الكثير من التوجهات والقناعات، وبالفعل فقد باشر إصلاحات عديدة، وأظهر إرادة واضحة في الانفتاح السياسي والدبلوماسي، لكن ارتباطات المخزن الشريفي السابقة مع أجندات خارجية فرمل هذا التحول، ومن ثم قد تواصل مسلسل عدم الثقة بين الأطراف، و حينها بدى واضحا أن مغرب محمد السادس لا يختلف عن سابقه من حيث التعاطي السلبي مع أبجديات هذا النزاع.

المحور الخامس: مخططات التسوية الأممية طبيعتها وأبعادها:

إن هذه المعطيات والوضع الجديد لم يكن يعني أبدا من الناحية الموضوعية أن الأمم المتحدة قد أقرت فشلها بل بالعكس فقد تواصلت الجهود لاسيما في ظل فترة

الغاني "كوفي عنان" الذي تولى الأمانة العامة ما بين 01 جانفي 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2006، واعتبرت مرحلته بأنها الأقوى حيث لاحظنا كثافة الاهتمام وحجم الجولات والجهود، بحيث كانت بدايته مع تعيين الدبلوماسي الأمريكي "جيمس بيكر" كمبعوث خاص، بحيث باشر مهامه بقوة ونجح في تجميع طرفي النزاع حول طاولة واحدة في مدينة هوستون الأمريكية، وقد عمل هذا الأخير وفق رؤية براغماتية مستفيدا من أفكار جميع الأطراف، وهو ما تجلى في النتائج المتوصل إليها في محادثات هوستون وأيضا ما تضمنه تقرير الأمين العام الصادر في 24 سبتمبر 1993، والذي جاء تحت رقم 742/1997/ي، ناهيك عن انتقال المتنازعين من مستوى التناقض والرفض لمخطط التسوية إلى مستوى القبول، كما تم التوصل نسبيا إلى تجاوز مشكلة تحديد الهوية التي استعصت على سابقيه من المبعوثين الأمميين، وكان من نتيجة ذلك توصل لجان تحديد الهوية إلى إحصاء حوالي 86000 شخص يحق لهم المشاركة في الاستفتاء المزمع تنظيمه.

وتأسيسا على ما سبق لوحظ بأن مجهودات بيكر كادت أن تحسم القضايا الخلافية، وتذهب لأول مرة إلى تطبيق عملية الاستفتاء وفق خطة متجانسة، لكن دخول معطيات أخرى حالت دون ذلك، وتوقفت مهام الدبلوماسي الأمريكي، وأصبحت المنطقة على أهبة تفجر النزاع من جديد، لاسيما وأن الوضع الدولي لم يعد مناسبا للانفجار بسبب تعدد النزاعات وتعقدها، وانحسار الاهتمام من قبل الدول الكبرى بمثل هذا النزاع، لكن جهود عنان ظلت متابعة للتطورات ورغم صعوبة المهمة إلا أن الخطة السديدة التي اقتنع بها في هذا المجال جعله يدرك مرة أخرى بأن حالة الانسداد التي طرأت مجددا لاسيما فيما يتعلق بعملية تحديد الهوية والناخبين وقضية الشيوخ المصنفين، وكذا حجم الطعون المغربية والتي تجاوزت 130000 طعن، كل هذه الأمور ضغطت باتجاه عودة جيمس بيكر من جديد إلى الملف، وهو ما كان له انعكاس جد إيجابي حيث قام هذا الأخير رفقة الأمين العام بمباشرة اقتراح خطة أخرى عرفت "بيكر الثانية" تضمنت

نفس المقترح السابق والمعروف باتفاق الإطار، مع تضمينه بعضا من التعديلات التي تقدمت بها قيادة البوليزاريو، لكن للأسف فإن المغرب عارض المسعى، وكان يعتقد بأن جبهة البوليزاريو سوف يسلك نفس النهج، لكن العكس هو الذي حصل، وتم قبول الفكرة مما جعل المغرب يعيش حرجا دبلوماسيا كبيرا(6).

هنا الكل راهن على نجاح هذه المبادرة، لكن الرفض المغربي عرقل مرة أخرى فكرة الوصول إلى حل عادل، أضف إلى ذلك أن بيكر الذي بدى حريصا على مشروعية فكرته وكان يأمل أن يقوم مجلس الأمن بإصدار قرار يلزم فيه جميع الأطراف بضرورة الأخذ مهمته، لكن السلبية التي جوبهت بها هذه الخطة أشعرت بيكر وكل من تفاءل بأن المهمة أصبحت مستحيلة مما اضطره إلى تقديم استقالته عام 2004.

إن العوائق الأساسية التي جابهت مهمة بيكر كانت متعددة وبعضها يتحمله المغرب مثل عدم تعاونه مع أعضاء المينورصو، وخرقه لوقف إطلاق النار، وإقحامه وإدخاله عددا كبيرا من المغاربة إلى الإقليم(7)، بالإضافة إلى منع فرقة متكونة من 22 فردا تابعة للمنورصو من الدخول إلى الأراضي الصحراوية، أضف إلى ذلك طبيعة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق وما كان يجب أن يتوفر إليها من إمكانيات مادية وتقنية حتى تتمكن بجدية من أداء مهامها(8)، وعليه فقد أصبح وفق الوضعية السالفة الذكر لزاما على المنظمة من أن تبحث عن كيفية أخرى تساعدها على حل الإشكال لاسيما وأن تقدما كبيرا سجل ولا يمكن السماح فيه، ناهيك على أنه خلال العشر سنوات، بذلت الهيئة جهودا مضنية وتم استبدال أمينين عامين وخمسة ممثلين للأمين العام في الصحراء الغربية، كل هذه المعطيات دفعت بالسيد كوفي عنان من أن يلجأ بصفة اضطرارية إلى الاتفاق الإطار وذلك بعد أيضا من بروز مستجدات يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

أ - إدراك المغرب واقتناعه بأن الاستفتاء إذا ما تم فإن مآله سيكون لا محالة حصول الصحراويين على استقلالهم، وهذا بدى واضحا بعد إصدار لجنة تحديد الهوية

لنتائجها عام 1999 ورفضها لإقحام أكثر من 130000 شخص كانوا قادمين من المغرب وفق خطة معدة مسبقا.

ب - تكلفة الحرب التي أصبحت مشكلة مغربية بالأساس، حيث أن انسداد الوضع لن يخدم الاستراتيجية المغربية وينذر بتأثيرات سلبية على الوضع الداخلي.

ت - عودة الطرف الجزائري لممارسة نفوذه بعد أن تعافى من أزمته الأمنية، وهذا ما أعطى انطباعا بأن البوليزاريو ستتقوى بفعل عودة حليفها الجزائر.

وكاستنتاج لاحظنا أن هذه الوضعية لم تخدم أجندة القوى المراقبة للنزاع، ونذكر من بينهم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هاتين الأخيرتين عمدتا إلى تعطيل مسار تطبيق الاستفتاء وإبقاء النزاع في حالة اللاحل والترقب، ناهيك على أن الاتفاق الإطار الذي تم الترويج له إعلاميا ودبلوماسيا لم يشكل حلا نهائيا للقضية، كما لا يمكن أن يكون بديلا عن مخطط التسوية الأممي الذي دخل حيز التنفيذ منذ وقف إطلاقا لنار بين الطرفين في السادس من سبتمبر 1991 كما أسلفنا.

لقد تبين لنا من خلال هذا التحليل بأن الخيارات المقترحة من قبل خطة بيكر الأولى تبقى رهينة رغبات القوى النافذة، وأيضا مدى قدرة الطرف المغربي على وجه التحديد على تجاوز قناعاته التاريخية، فالطروحات التي تضمنها التقرير بدت غامضة ومتناقضة، والأدهى في هذه الخيارات نجد أنها جاءت بعيدة عن كنه التأزم، ففكرة العودة إلى تطبيق مخطط التسوية السابق بغض النظر عن موافقة الأطراف، وأيضا القبول بدراسة مختلف الطعون التي تقدم بها المغرب إلى لجنة تحديد الهوية تبدو مبدئيا مستحيلة، لاسيما وأن الخيار الثاني المرفق في الخطة والمتعلق بتطبيق مخطط الاتفاق – الإطار بواسطة إصدار قرار ملزم قد أعطى إمكانية تجاوز هذا الأخير، بينما يطرح خيار تقسيم الإقليم بين المغرب وجبهة البوليزاريو، وكذا انسحاب الأمم المتحدة من المنطقة بعد أن كبدها هذا النزاع خسائر فاقت 500 مليون دولار آفاق محدودة، ولا تساعد على ترقية العملية التفاوضية بشأن حل النزاع دبلوماسيا.

وعليه وبعد أن تم تقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن، تبين لأعضائه أنه من الصعوبة بمكان تطبيق هذه الحلول بالنظر إلى صعوبتها، وكذا التناقض البائن في مواقف أطراف النزاع بشأنها، بحيث جاء قرار مجلس الأمن الذي حمل رقم 1429/2002 الصادر في 30 جويلية، متفهما لهذه الصعوبة وفي نفس الوقت داعيا إلى ضرورة منح المزيد من الوقت حتى يتمكن كل المعنيين من استكمال المفاوضات بشأن طرق الحل، وفي هذا السياق واصل المبعوث الأممي بيكر جهوده، وتقدم مرة ثانية بمخطط سلام جديد يختلف عن ما كان مقترحا سابقا من حيث أنه نص على إمكانية إجراء استفتاء تقرير المصير في آجال ليست قبل أربعة سنوات ولا تتجاوز في نفس الوقت الخمسة سنوات وذلك بعد التاريخ المحدد لبدء تنفيذ المخطط، كما أشارت الخطة إلى بعض من الإجراءات العملية كمنح الشعب الصحراوي خلال هذه السنوات حكما ذاتيا مع إشراك إدارة الحكم المحلي في السياسة الخارجية للمغرب ودمج عناصر جبهة البوليزاريو في الوفود الدبلوماسية المغربية في الخارج.

إن أهم ما جاء به هذا المخطط أنه أكد بصورة واضحة على إمكانية تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعب الصحراوي من خلال إجراء استفتاء حر ونزيه، وهو الشيء الذي أقلق النظام المغربي وجعله يشن حملة ضد المخطط مستعملا في ذلك كل الطرق المشروعة وغير المشروعة. أضف إلى ذلك أنه رغم الخطورة التي احتوى عليها هذا المخطط إلا أن موقف الصحراويين كان مؤيدا له رغم التعديل الذي تقدمت به السلطات المغربية والمتمثل في إضافة خيار ثالث وهو ما عرف بالحكم الذاتي الموسع الذي جاء أساسا نتيجة الجمود الذي طال العملية التفاوضية لاسيما بعد أحداث العيون في 2007 وما تبعها من استقالة "لجمس بيكر" وتعويضه بالهولندي "فان فالسوف" الذي حاول من خلال مباشرته لأربعة جولات غير رسمية احتضنتها مدينة "منهاست" الأمريكية انطلاقا من أول جولة في جويلية 2000 وانتهاء برابع جولة في مارس 2008، ومن خلال كل هذه الجولات حاول أن يقرب بين وجهات النظر ويعمل

على تذليل الصعاب بين المتنازعين، لكن صعوبة ملف تحديد هوية الناخبين وطريقة إجراء الاستفتاء، وكذا عدم إحراز أي تقدم بشأن حالة انعدام الثقة، كان له الأثر البالغ على فشل هذه الجولات التي استهلكت الوقت والجهد، وأضاعت الكثير من الفرص، وان كل هذا بسبب المملكة المغربية التي حاولت في كل مرة إرباك خطط المنظمة بشأن تسوية النزاع وراهنت في ذلك على حلفائها في تأكيد أحقيتها بالإقليم، من خلال تركيزها المفصلي على فكرة الحكم الذاتي التي مازالت تعتبره الإطار الأوحد للحل(9).

المحور السادس: مستقبل نزاع الصحراء الغربية:

ونحن هنا في محاولة استشرافية نعتقد بأن الاستفتاء المحتمل في إقليم الصحراء الغربية يتضمن ثلاثة احتمالات، فالأول يتعلق بإمكانية انضمام الصحراويين إلى المغرب، وفيما يخص هذه الفرصة فان الطرح يبدو غير مقبول، خاصة وأن القضية سجلت حضورا دبلوماسيا كبيرا وأحرزت على تأييد الجمعية العامة في كل لوائحها تقريبا مما ينفي هذا الاحتمال، أما الاحتمال الثاني فإنه في حالة الضغوط على أطراف النزاع وكذا إصرار المجتمع الدولي على ضرورة القضاء على كل أشكال الاستعمار، غير أن هذا لن يتم بمعزل عن ترتيبات الوضع الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة بمعية القوى الناشئة، فلا يعقل أن تقام دولة لا تستجيب للمصالح الاستراتيجية لتلك القوى، خصوصا وأن المغرب يتمتع حاليا بإمكانيات أفضل لطرح تصوراته وبالتالي، فإن يبقى هذا الاحتمال يبقى أسير تكتيكات الدول الفاعلة، في حين أن الاحتمال الثالث فيذهب إلى مسألة تأجيل الاستفتاء نفسه لمدة أطول، ونحن نعرف كيف أن إسبانيا المستعمر القديم قررت في 22 أوت 1974 إجراء الاستفتاء، لكن القوى الأكثر تحكما في المنظمة قررت تأجيله، ومنذ ذلك الوقت ومسألة الاستفتاء خاضعة إلى التأجيلات والمماطلات.

إن أطرافا عديدة في هذا المجال لا يهمها أن يجري الاستفتاء، وفي مقدمتهم واشنطن لأن الوضع المناسب بالنسبة لها هو بقاء الوضع في حالة السكون، أي أن حلها يعني

استقرار المنطقة وبالتالي فان القوى الأولى في العالم تريد أن تبقيها كورقة للضغط على أطراف النزاع في الوقت التي تريد، وتمنع بالتالي قيام أية وحدة مرتقبة.

وعليه فان الأمم المتحدة بصورتها الحالية غدت غير قادرة على حل النزاع، وبالتالي ينبغي إعداد مراجعة عامة لكل القرارات التي اتخذتها فيما يخص القضية بما يتناسب وحق سكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم، وهذا الحق يبقى مرهونا بإجراء المفاوضات تحت إشراف مجلس الأمن، وبرعاية خاصة من الولايات المتحدة التي يتعين عليها أن تضغط على المغرب لكي يستجيب إلى الشرعية الدولية مثل ما تعمل به في مناطق أخرى من العالم(10)، كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى التغير الذي طرأ على مستوى العلاقات السياسية الدولية وكانت له انعكاسات سلبية على مبدأ تقرير المصير، حيث لم يعد محل إجماع كما كان في السابق، بالإضافة إلى أن مسألة طرحه غدت مرادفة لمصطلحات المصالح الاستراتيجية دون النظر إلى معاناة الشعوب، وبالتالي فان هذا المبدأ يخضع اليوم إلى مقاييس اختبارية، أي أن المنظمة صارت لا تساند الشعوب على أساس المساواة في الحقوق، بل من زاوية ما تجنيه من مغانم في حالة التأييد أو الرفض(11)، ومن ثم فقد أصبح تقرير المصير في أغلب الأحيان يوظف لتقسيم الدول، وحالة الأقليات في العديد من البلدان خير دليل على ذلك.

- خلاصة واستنتاجات:

إن الممارسة الدولية الحالية للمبدأ في حاجة إلى الكثير من المراجعة وهذا حتى نستطيع أن نحافظ على قدسيته لدى الشعوب، أضف إلى ذلك أن التوجهات الدولية الحالية والمتسمة دائما بالرغبة في حل النزاعات والخلافات سواء الإقليمية أو الدولية تفرض على صانعي القرار في المشهد الدولي أن يضغطوا على الدول التي تقوم باحتلال اراضي غيرها أن تنصاع للشرعية الدولية كما هو حال المغرب، حيث أن هذا الأخير رغم معرفته المسبقة واليقينية بأن الصحراويين متمسكين بأرضهم وبحقهم في الاستقلال، إلا أنه يتمادى بشكل سافر في إدارة الظهر ناهيك على أن القيم البراغماتية تفترض

على النظام المغربي أن يغير من سياسته اتجاه هذه القضية ويندمج في رؤية جديدة تعود بالصالح العام على شعب المملكة وعلى المنطقة المغاربية بشكل عام(12)، ثم أن الحكومة المغربية عندما تتهم الجزائر مثلا بعرقلة مسار الاتحاد بدعمها إلى طروحات استقلال الصحراء الغربية تكون قد ارتكبت حماقة كبيرة وساهمت في توتير الأوضاع، بحيث أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تتكلم يوما ما عن استقلال أو احتلال، بل كل ما في الأمر أن الدولة الجزائرية نادت من باب التزاماتها الدولية وقناعاتها الايديولوجية بضرورة تطبيق مبدأ الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، وهو موقف ثابت درجت عليه النخبة الحاكمة منذ أمد بعيد، كما أنها لم تسقط يوما في فخ المساواة والإغراءات سواء تلك التي قدمها لها المخزن الشريفي أو تلك القادمة من فرنسا والولايات المتحدة، إذن فالطرح يجب قسرا أن يطرح في اتجاه آخر، حيث أن العالم كله يتجه نحو تكوين الكتل الاقتصادية الإقليمية ويقلل من شأن الدول الوطنية أو حتى يلغيها، في حين نحن نصر على حرجاتنا الاستثنائية التي لم تزد أحوالنا إلا تدهورا، فالمنطق يتطلب تناس هذه المشاكل والحزازات والانطلاق إلى بناء توجه اقتصادي مشترك يكون لبنة حقيقية لتحقيق مشروع مغاربي قوي وقادر على منافسة ما يتم من مشاريع تهدف إلى التقويض عنا وتركنا على هامش التطورات الحاصلة، فالمغرب يجب عليه أن يقبل بإجراء الاستفتاء وعليه أن يتخلى عن تعنتاته السابقة بشأن عرقلة مسار الحل، بحيث لاحظنا منذ 1991 وإلى غاية اليوم، ومرورا بكل المحطات التي عرفها مسار التفاوض سواء في محطاته الثانوية أو الرئيسية كلقاء برلين أو هيوستن أو حتى منهاست الأول أو الثاني، أو تلك اللقاءات السرية التي أشرفت عليها الوساطات العربية أو الغربية أنه كان دائما يختلق المشاكل ويحاول المحافظة على سياسة الأمر الواقع(13)، فلو كان الهدف كما يعتقد الأشقاء المغاربة هو بناء الاتحاد المغاربي لقبلوا هذه الصيغة، لأنه بالنهاية حتى ولو انتهى الاستفتاء إلى استقلال الصحراويين وتكوين دولة سادسة في المنطقة، فان المغرب لن يخسر شيئا، ذلك أن التكتل الإقليمي سوف يعمل على إلغاء الحدود وينشأ مؤسسات

سياسية واقتصادية عامة، وكذا عملة واحدة بالإضافة إلى المناطق الاقتصادية الحرة، وهي كلها عوامل ستعمل على تذويب الدول بما فيها الدولة الصحراوية الناشئة في كيان الاتحاد، ومن ثم تصبح للمغرب يد والجزائر يد وكل دول المنطقة لديها نفس الامتيازات، وهو ما يزيد من فرص التنمية ويقضي على الكثير من العراقيل والمشاكل، وعندها فقط ستعرف المنطقة المغاربية الاستقرار المطلوب، ويتحول الثمانين مليون مواطن إلى كتلة قادرة على الاستمرار والعيش والتواصل مع الغير بكل سيادة، ومعنى هذا أن الإبقاء على حجة الارتكاز إلى عدم حل مشكلة الصحراء الغربية وربطها بالاتحاد المغاربي هو هروب من قبل كل دول المنطقة من الصيغة المنطقية والواقعية التي تقتضيها مصلحة شعوب المنطقة، بحيث أن الوضع القائم والمتميز بالستاتيكية لا يخدم أي طرف، حيث يبقى المغرب يعيش على سياسة ربح الوقت ويحاول جاهدا في الجهة المقابلة أن يضغط بكل الاتجاهات على الجزائر من أجل أن تقبل بعملية فتح الحدود متناسيا بأن هذه الاستراتيجية لن تجعل بلادنا ترضخ لأي مطلب مهما كان،

ذلك أن السلطات في الجزائر لديها تصور آخر لمسألة فتح الحدود وعودة العلاقات بشكلها الصحيح بدءا بتسوية قضية الصحراء الغربية من زاوية الأمم المتحدة والقبول بخيار الاستفتاء كحل نهائي لهذا النزاع، إلى الجلوس حول طاولة النقاش والانطلاق في ترتيب القضايا العالقة من بينها تهريب السلاح والمخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة، لكي تأتي بعد ذلك معالجة فتح الحدود، أما وإن تفرض بغير تنسيق مشترك فهذا مرفوض موضوعيا. وهنا نرى بأن العودة إلى مؤسسات الاتحاد وتفعيلها وكذا القبول بتغيير مناهج وطرق عملها أسلم طريق للوصول إلى تحقيق أهداف كل الأطراف، ناهيك على أن الإبقاء على الدور الخارجي المتمثل في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الموقف المغربي لن يزيد الوضع إلا تأزما، فالكل يعرف اليوم أن المملكة المغربية تعيش أوضاعا اقتصادية وسياسية جد متأزمة وأن السبيل الأوحد للخروج من عنق الزجاجة هو قبولها المبدئي بحل أزمة الصحراء الغربية ومبارحة فكرة التوسع التي

مازالت متجذرة في الفكر والممارسة السياسية في المغرب وتشكل بالمقابل نقطة قلق ليس بالنسبة للجزائر فقط، بل لكل دول المنطقة، وعندها فقط يمكن للمغرب أن يجعل اقتصاده يتنفس بشكل جيد، حيث تشير كل الدراسات والأبحاث الغربية أن المملكة المغربية هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ستكسب أكثر من غيرها في حالة تكوين اتحاد مغاربي حقيقي، خال من النزاعات ومنزوع الحدود، لكن الواقع لا يترجم هذه المقاربات، بحيث نلحظ أن الديوان الملكي مصر على لعب ورقة الخارج مستغلا بعض المشاكل الأمنية التي تعيشها دول معينة في المنطقة، غير أن التاريخ علمنا دائما بأن هذه المراهنة أصبحت لاغية وغير مجدية، وبالتالي فالعودة إلى جادة الطريق تعد أبلغ وأفيّد من التعنت والتصلب الذين قد ينعكسان سلبا على مستقبل المملكة، لاسيما وأن جبهة البوليزاريو تتقوى من يوم لآخر، وتحصد الانتصارات بشكل يقلق الدوائر السياسية في المغرب، خصوصا في طريقة التعامل مع الأحداث والتقلبات، كما يجيد أعضائها التفاوض بشكل دهائي كبير، ولديهم قناعات ثابتة، حيث لم يبقوا في خانة الدفاع عن النفس(14)، بل تعدوا ذلك ليبادروا بسلسلة من الإجراءات كان آخرها إطلاق قناة تلفزيونية ستعمل على نقل عدالة قضيتهم إلى كل العالم، ومن ثم فان المغرب سيضطر إن لم يقبل من الآن بإجراء استفتاء بمواصفات عادلة، إلى القبول بها مستقبلا تحت ضغط الدول الفاعلة في مجلس الأمن، والتي كانت بالأمس أهم المساندين للطروحات الملكية، لأنها بالنهاية ستبحث عن مصالحها الاستراتيجية التي لا تتوافق مع توحد المنطقة، بل في تشرذمها وتفتيتها، وسيكون خلق دولة أخرى بمثابة بِعد إضافي يساعد على تأكيد طروحاتها، وعندها سيخسر المغرب كل شيء، ولن يكون بمقدوره أن يغير الأوضاع بالاتجاه الذي يخدم مصالحه من جهة، ومن جهة ثانية فان غياب الإدراك عند النخبة الحاكمة في المملكة بأهمية التاريخ سيجعلها تواصل تراجعاتها بشأن قضية الشعب الصحراوي التي حتما لن يكون مصيرها إلا شبيها بما سارت باقي حركات التحرر، ناهيك على أن الربيع العربي الذي تواصل مده بسرعة لن يستثني الأنظمة الديكتاتورية

التي تمارس القمع على شعوبها وتمنع سيادة دول القانون وتضع القيود الكثيرة على ممارسة الحريات، وبالتالي فان المطالب المشروعة لسكان الصحراء الغربية حتما ستتلاقى مع سيرورة هذا الاتجاه.

الهوامش

1 - Tommy Hodjes, Sahara Occidental, origines et enjeux d'une guerre au désert, l'Harmattan, Paris, 1987, p. 374.

2 - Hafida Ameyar, Sahara Occidental qui veut l'ONU, édition Casbah, 2000.

3 - بادي محمد ومصطفى الكتاب: النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة، دمشق، 1998.

4 - ظاهر مسعود: نزاع الصحراء الغربية، بين المغرب والبوليزاريو، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1997.

5 - جهاد عودة الإطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، 1989.

6 - Thomas de Saint Maurice, Sahara Occidental 1991-1999, l'enjeu du référendum d'autodétermination, l'Harmattan, Paris, 2000.

7 - سعد الله عمر اسماعيل، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2008، ص 28.

8 - أحمد مهاية، الاستفتاء في الصحراء الغربية، امتحان جديد للأمم المتحدة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994.

9 - Martine de Froberrville, Sahara Occidental, La confiance perdue, l'Harmattan, Paris, 1996, p. 38.

10 - Gaudio (Attilio), Le dossier du Sahara Occidental, Paris Nouvelles éditions latines, 1993.

11 - Thomas de Saint Maurice, Colloque de juriste sur le Sahara Occidental, Paris, 28 Avril 2001.

12 - محمد بوبوش: قضية الصحراء الغربية ومفهوم الحكم الذاتي، وجهة نظر مغربية – مركز الإمارات للدروس والبحوث الاستراتيجية، 2009.

13 - Thomas de Saint Maurice, Colloque de juriste sur le Sahara Occidental, Paris, 28 Avril 2001.

14 - د. اسماعيل معارف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.